

التيار القومي - الواقع والآفاق المستقبلية

حسن عبد العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

التيار القومي - الواقع والآفاق المستقبلية

شعب التيار القومي : جوانب الاختلاف والإتفاق فيما بينها

تمهيد :

- ١ -

منذ بضعة قرون قبل الميلاد "لم تتوقف الحركة ، عبر الهجرة والتجارة وتبادل المعرفة والعلم بين أرجاء الوطن الكبير ، كما أن "الحروب والإغارة أو تبادل القيادة في المنطقة مع ضعف حضارة في إقليم وصعود حضارة في إقليم آخر في عملية الصهر التاريخي للقبائل واللغة والعادات والمعتقدات الدينية ، وكانت الرسائل السماوية الكبرى .. التي هبطت في هذه المنطقة من العالم من العوامل الرئيسية في التوحيد العقائدي ، وفي صياغة الأخلاق والقيم والرقي بالعادات لتدفع بدورها في حمل رسالة حضارية ذات أفق إنساني ..

لقد حقق الإسلام - كرسالة خاتمة تعترف بالرسالات والشرائع الأخرى - ثلاثة إنجازات هامة للأمة العربية على طريق تبلورها ووحدتها في ظل تعددها الديني :

الأول - تحريرها من احتلال وسيطرة إمبراطوريتين سائدتين في ذلك الحين ، وإطلاق إرادتها للتحرر والحرية والتقدم .

الثاني - توحيد السلطة السياسية والإرادة السياسية التي وفرت لها وحدة التخطيط وإمكانيات التجديد والبناء وقدرات الدفاع والتصدي .

الثالث - توحيد اللهجات العربية في شبه الجزيرة العربية وعلى امتداد الوطن العربي وتعزيز اللغة العربية في صياغة وحدة الأمة وثقافتها .

وإذا كانت الأمة العربية قد توحدت في إطارها الجغرافي بالإسلام والفتح الإسلامي عبر تحريرها من سيطرة إمبراطوريتين شرقية وغربية فإن التاريخ المشترك والتكوين الثقافي والنفسي

المشترك ووحدة اللغة والمصالح الاقتصادية المشتركة والأمن القومي المشترك ووحدة المستقبل والمصير ، كل هذه العوامل ولدت الشعور القومي ودفع إلى التعبير عن هذا الشعور بالفكرة والحركة القومية والنزوع نحو الوحدة .."

وإذا كانت رابطة الإسلام الدينية قد جعلت العرب المسلمين على امتداد وطنهم الكبير يقبلون بالحكم العثماني على امتداد أربعة قرون ، ومساهمتهم الفاعلة في إطاره في مرحلة الصعود والازدهار فإن تحول هذا الحكم في ظل الاستبداد والتخلف والقهر القومي ، جعلهم يعملون للحفاظ على الشخصية العربية والهوية القومية منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين من خلال يقظة فكرية ، ووعي قومي يمهّدان لتجديد مشروع النهضة القومي الحضاري للأمة ، وكانت الطلائع الفكرية والثقافية لهذا المشروع تتمثل في تيارين أساسيين: الأول حاول تحقيق مشروع النهضة القومي من خلال حكم ذاتي لا مركزي في إطار الإمبراطورية العثمانية ودولة الخلافة ، يمارس خلاله الممثلون العرب دورهم في تجديد نهوض الدولة ، وكان يحاول الربط بين إحياء الإسلام وتجديد الفكر الديني للتلاؤم مع معطيات العصر وبين نهوض القومية العربية ، وكان الرواد الأوائل لهذا التيار الإسلامي العروبي جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وابن باديس .. والتيار الثاني كان يرى أن التحرر من السيطرة الخارجية والاستقلال القومي هو السبيل ليقظة الأمة وتحررها وصياغة مشروع نهضتها وكان من رموز هذا التيار البستاني وشبلي شميل ويعقوب صروف وسلامة موسى .. وغيرهم .

وقد ساهم التعصب الطوراني التركي في أواخر عهد الخلافة العثمانية على تعزيز وجهة نظر التيار الثاني والدفع على طريق استقلال الأقاليم العربية عن الدولة العثمانية ، وعلى قيام "الثورة العربية الكبرى" خلال الحرب العالمية الأولى والتي تمكنت من تحقيق الاستقلال تمهيداً لقيام دولة عربية بزعامة الشريف حسين تنفيذاً لوعده بريطاني فرنسي أعطي لقيادة الثورة التي تبين لها أن هذا الوعد سراب خادع ، وأن العرب نالوا "جزء سنمار" وأن قوى الاستعمار البريطاني الفرنسي ، أعطت لنفسها وللحركة الصهيونية "اتفاقية (سايكس - بيكو ١٩١٦) لتجزئة المشرق العربي (بلاد الشام) ، ووعده بلفور تشرين الثاني ١٩١٧ لتحقيق وطن قومي لليهود في فلسطين.

بعد هذا التمهيد أود التأكيد على أن التيار القومي هو التعبير الطبيعي عن هوية الأمة .. ولا أقصد بذلك التعبير الإيديولوجي لكي لا نقلل من شأن التيارات الأساسية الأخرى - اليساري والإسلامي والليبرالي وإنما القصد معنى الانتماء العضوي والتاريخي إلى قوم أو شعب أو مجتمع ، وبذلك فإن التيار القومي العربي ، هو تعبير عن الانتماء إلى الأمة العربية ، وفي الوطن العربي الكبير الممتد من الخليج العربي على حدوده الشرقية ، إلى المحيط الأطلسي في المغرب ومن جبال طوروس في شمال الوطن العربي ، إلى خليج عدن في الجنوب وأود التأكيد على ما أكده المؤتمر القومي العربي في وثائقه من أن التيار القومي لا يقتصر على أطرافه التقليديين البعث ، والناصرين ، وإنما هو في مفهومه الحقيقي يضم كل من يؤمن ويعمل لوحدة الأمة ومشروع نهضتها ، من يساريين وليبراليين وإسلاميين ، وفي حقيقة الأمر فإن الغالبية الواسعة من التيار القومي ومنها الحركة الناصرية على امتداد الوطن العربي لا إشكالية لديها بين العروبة والإسلام فالعروبة هي الانتماء إلى أمة ، والإسلام يشكل ركيزة أساسية للثقافة العربية والإسلام التاريخي والحضاري ، ساهمت فيه الأجيال المتوالية من مسيحيي الشرق ، وفي صوغ ثقافة الأمة حتى أن الكثير من مفكرهم الرواد يؤكدون مقولة (أنا مسيحي دينا ومسلم تاريخاً وحضارة) ومع أن كل

من يقتنع بوحدة الأمة أو اتحادها ويعمل لتحقيق الأهداف الستة (الوحدة العربية ، الديمقراطية ، الاستقلال الوطني والقومي ، التنمية المستقلة للتجدد الحضاري يعتبر من التيار القومي بغض النظر عن الإيديولوجية التي يتبناها فإن الواقع التاريخي المعاصر والتجارب التي مرت والموضوعات المطروحة في الندوة المتعلقة بالتيار القومي ومحاورها يتطلب مناقشة الواقع وأطراف التيار القومي المعروفة في الواقع على امتداد المرحلة الماضية من أجل العمل المشترك على تغيير الواقع المتردي بعد استخلاص العبر ودروس التاريخ .

إن تطور الفكر القومي وتحرره من العصبية والانغلاق يؤدي إلى أمرين : الأول – عدم التناقض بين الفكرة القومية العربية والتاريخ البعيد للمنطقة (عرب ما قبل الفتح العربي الإسلامي لبلاد الشام والعراق ومصر ... الذين تجمعهم مع عرب الجزيرة الفاتحين لغة أم واحدة تفرعت عنها السريانية الآثورية، والآرامية ، والعربية والعديانية) فسكان هذه البلاد قبل الفتح الإسلامي ممن يجب أن تتسع لهم دائرة الانتماء القومي العربي .. كما أن من التحولات الجديدة على الفكر القومي هو اعترافه بالهويات والثقافات القومية غير العربية في الوطن العربي والمنطقة كالأكراد.

لن أتطرق في هذا البحث إلى استعراض مبادئ وأفكار ورؤى أطراف التيار القومي البعث حركة القوميين العرب ، الحركة الناصرية ، اللجان الشعبية لأنني أحسب أن ذلك يدخل بالتفصيل في إطار المحور الأول للندوة القومية ، التيار القومي ظروف تكوينه ومنطلقاته النظرية وأهدافه ولهذا أكتفي بمحاولة تغطية عناصر البحث الثاني في المحور وفق تسلسلها .. إلا أنني أجد من الضروري الإشارة بشكل مكثف إلى التطور النظري والتنظيمي لهذه القوى القومية بهدف المقارنة بينها لأتمكن من بيان جوانب الاختلاف والاتفاق بينها ..

-٢-

أولاً- حزب البعث العربي الاشتراكي :

عقد الحزب مؤتمره التأسيسي الأول في أوائل نيسان ١٩٤٧ عبر اندماج حركة الإحياء العربي بقيادة ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار مع حزب البعث بقيادة زكي الأرسوزي ووضع المؤتمر دستور الحزب الذي كان أشبه بالبيان القومي حيث اعتبر الحزب "أمة مصغرة للأمة الصافية السلمية الراقية ، التي يريد أن يبعثها فحاول أن يجسد ذلك في طوره الأول كوحدة تنظيمية قومية التركيب والأهداف".

ومع أنه اقتصر في البداية على المثقفين من أساتذة جامعة وطلاب إلا أنه امتد إلى أوساط الفلاحين في مواجهة الإقطاع وإلى أوساط الطبقة الوسطى بعد اندماج حزب البعث العربي بالحزب العربي الاشتراكي بزعامة أكرم الحوراني في عام ١٩٥٢ وفي تلك الفترة عملت قيادة الحزب على إدخال عناصر مثقفة في الجيش وشاركت في بعض الانقلابات العسكرية .

وقد تعاضم الدور السياسي للحزب بعد إسقاط حكم أديب الشيشكلي لصالح تحالف سياسي شارك فيه الحزب مع قوى معارضة أخرى لنظام الشيشكلي ، وشارك في انتخابات خريف عام ١٩٥٤ ، حيث استطاع الفوز بسبعة عشر نائباً من خيرة قياداته في المجلس النيابي السوري واستطاع أكرم الحوراني أحد قادته الأساسيين الفوز برئاسة المجلس .

وكان للتطورات الهامة في مصر الناصرية في أواسط الخمسينات مثل كسر احتكار السلاح والتصميم على بناء السد العالي وتأميم قناة السويس وفشل العدوان الثلاثي الهادف لإسقاط الثورة وقيادتها ، أثراً كبيراً في التقاف قوى الثورة العربية والجماهير الشعبية حول قيادة عبد الناصر ، الأمر الذي حقق التفاعل بين تيار البعث العربي الاشتراكي في المشرق وبين تلك القيادة، وكان له الأثر في قيام الوحدة بين سورية ومصر في ربيع عام ١٩٥٨ وإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة عبر استفتاء شعبي كاسح بالموافقة على قيام دولة الوحدة برئاسة عبد الناصر وعبرت الجماهير العربية على امتداد الوطن العربي بما في ذلك سورية ومصر عن إرادتها في قيام دولة الوحدة النواة ، في تلك المرحلة تفاعل حزب البعث العربي الاشتراكي مع الوحدة وقائدها ، وقاعدتها الأساسية في مصر، وتحول التيار القومي بكافة قواه وجماهيره إلى تيار شعبي عريض يشكل حركة قومية شعبية على امتداد الوطن العربي ، تلك كانت المرحلة الناصعة في تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي والتي توجهها في عام ١٩٥٨ بحل الحزب في سورية والعمل في إطار تنظيم الاتحاد القومي باعتباره التنظيم السياسي المتفق عليه بديلاً للأحزاب السياسية التي تم الاتفاق على حلها غير أن قيادة الحزب الفعلية رفضت أن تسمح لكوادرها المشاركة في الاتحاد القومي وهيئاته تمهيداً للعودة عن قرار الحل إلا أن عدداً من أعضاء القيادة ومعظم تيارات الصف الثاني من البعثيين التزمت بقرار الحل ودخلت الانتخابات لقيام التنظيم السياسي الجديد ووصفوا بالبعثيين الناصريين ثم حملوا بعد الانفصال اسم (حركة الوندويين الاشتراكيين) ومع أن قيادة حزب البعث قد مارست دوراً فعالاً في المرحلة الأولى من عهد الوحدة وكان أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية في الإقليم السوري ، إلا أن الخلافات بين قادة البعث من جهة وبينهم وبين قيادات سياسية أخرى ساهمت في إدارة شؤون الحكم في الإقليم السوري أدت إلى إنكفاء عوامل الخلاف بين قيادة البعث وقيادة عبد الناصر مما أدى إلى استقالة مسؤولين ووزراء بعثيين من مناصبهم والعمل على إعادة التنظيم الحزبي خلافاً لقرار حل الحزب كما أن الضباط البعثيين العاملين في الإقليم المصري شكلوا لجنة عسكرية سرية للإشراف على تنظيم الضباط البعثيين في الجيش في أماكن تواجدهم في الإقليمين .

وعندما حدثت جريمة الانفصال واغتيال الوحدة في ٢٨ / ٩ / ١٩٦١ وقع بعض قادة البعث على تأييد الانفصال وكان ذلك مفارقة هامة وخطيرة بالنسبة لحزب يضع هدف الوحدة على رأس أهدافه وقد ساهم بالدفع باتجاه قيامها وشارك في نظام دولة الوحدة في السلطتين التنفيذية والتشريعية .

كان تنظيم البعث في عهد الانفصال محدوداً في حدود ٣٠٠ عضواً على الرغم من محاولات القيادة لإعادة التنظيم وتنشيطه بشكل شبه علني لأن الحكومة الانفصالية واجهت منذ الأيام الأولى موجة غضب شعبي عارمة على امتداد سورية في الريف والمدن والمعامل والمدارس والجامعات ودوائر الدولة ، ترفض الانفصال وتتمسك بالوحدة وقيادة عبد الناصر وعلى كل حال فقد اتخذ تنظيم البعث موقفاً رافضاً للانفصال ونظامه في سياق الرفض الجماهيري الواسع ، غير أن البعثيين الناصريين الذين التزموا بقرار حل الحزب وعملوا في الاتحاد القومي سرعان ما شكلوا حركة شعبية واسعة باسم حركة الوندويين الاشتراكيين وقد التحق بهذه الحركة مئات الآلاف من الوندويين الراضين للانفصال وتمكنت خلال فترة بسيطة أن تغطي المدن والبلدات

ومراكز الأفضية ، والمعامل والمدارس والجامعات بتنظيمها الواسع مستفيدة من خبرة الكوادر القيادية للحركة التنظيمية خلال فترة عملها في حزب البعث ، ومن زخم واتساع التيار الناصري العريض ، وشكلت الحركة بديلاً شعبياً فعلياً لحزب البعث الذي بقي تنظيمه الجديد محدوداً بسبب موقفه المتحفظ من قيادة عبد الناصر .

ثم جاءت حركة ٨ آذار ١٩٦٣ لتضع حداً لعهد (الانفصال الرجعي) كما أطلق عليه واستبشر الشعب السوري بأمل عودة الوحدة مع الإقليم المصري ومع أن تنظيم البعث في الجيش كان محدوداً أيضاً بسبب التسريح والملاحقة إلا أن الضباط المسرحين وعددهم في حدود ٦٠ ضابطاً أعيدوا إلى الجيش بعد الحركة مباشرة ، وتم تشكيل مجلس وطني وحكومة انتقالية وكان للبعثيين أكثرية في هاتين المؤسساتين عبر تفاهم ضمني مع حركة القوميين وحركة الوندويين الاشتراكيين بحجة أن المبادرة في الحركة كانت على يد ضباط بعثيين وقد نالت على الفور تأييد الضباط الناصريين في جميع القطعات غير أن السبب الحقيقي لهذا التفاهم هو ذريعة وضع أسس للوحدة تضمن استمرارها كما يطرح البعثيون ..

كما أن قيام فرع حزب البعث في العراق بحركة عسكرية في ٨ شباط ١٩٦٣ ضد نظام عبد الكريم قاسم لإسقاطه ، أوجد وضعاً جديداً يعطي مبرراً إضافياً للتريث في عودة الوحدة أو تجديدها بذريعة ضرورة مشاركة العراق في الوحدة أو الاتحاد بعد توفير الظروف المناسبة لاستقرار الحركة ونظام البعث الجديد ومع أن مباحثات الوحدة بين قيادة عبد الناصر من جهة وبين قيادة البعث في سورية والعراق ، وضعت الأسس المطلوبة للوحدة الاتحادية بين الأقاليم الثلاثة تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة ، على أن يؤجل قيامها إلى ما بعد ستة أشهر غير أن قرار البعث السوري غير المعلن كان تأجيل قيام الوحدة مع مصر وقيادة عبد الناصر لقيام تجربة البعث الخاصة في سورية والعراق ، وهكذا تم تسريح الضباط الناصريين أثناء وجودهم في زيارة للعراق كوفد رسمي ، وتم إغلاق صحيفتي الوحدة والقبس الناصريتين واعتقال محرريهما ، واعتقال طلبة ناصريين في الجامعة السورية ، مما أدى إلى استقالة وزراء حركة القوميين العرب وحركة الوندويين الاشتراكيين ، والجبهة العربية المتحدة من الحكومة ، وإلى قيام حركة ١٨ تموز ١٩٦٣ بقيادة الضابط الناصري جاسم علوان كرد فعل على الإجراءات التي تمت ، وقد جوبهت الحركة بعنف وقسوة واستغلت من قبل البعث ، في تصفية ما بقي من ضباط صف وضباط ناصريين في الجيش وقد أخطأت قيادة البعث في تسريح الضباط الناصريين ، وفي إغلاق الصحف والاعتقالات ، كما أخطأت قيادة حركة تموز في القيام بها قبل انتهاء المهلة المحددة لقيام الاتحاد الثلاثي ، التي تصادف ١٧ / ١٠ / ١٩٦٣ مع العلم أن الحركة كانت مختزقة أمنياً وموعد قيامها معروف قبل التنفيذ وكان ذلك من أسباب عدم نجاحها ، وقد حدثت موجة واسعة من عمليات الإعدام والاعتقالات للناصرين من عسكريين ومدنيين ، بعد ذلك انفرد حزب البعث بالسلطة ولم ينفذ ميثاق نيسان بقيام الاتحاد الثلاثي ، وتكرس انفصال الإقليم الشمالي عن الجمهورية العربية المتحدة واستحكمت أجواء الخلاف بين الناصريين والبعث من جهة ، وبين البعث وقيادة عبد الناصر من جهة أخرى وتهيأ لحزب البعث بناء تجربته الخاصة في سورية والعراق بعد فك ارتباطه نهائياً ، بثورة عبد الناصر وكان ذلك أول انقسام واضح في التيار القومي وقد واجه الحزب عزلة شعبية واسعة ، ونشبت صراعات واضحة بين أجنحته (تيار القيادة القومية التيار القطري) التي وصفت باليمين واليسار ثم كان

المؤتمر القومي السادس للحزب في خريف عام ١٩٦٣ مرحلة جديدة في ضوء المنطلقات النظرية التي أقرها المؤتمر القومي وتم تثبيت مفاهيم وشعارات جديدة (الاشتراكية العلمية ، الجيش العقائدي ، نظرية الحزب القائد) .

وقد أفرز الصراع بين اليمين واليسار عبر المؤتمرات القومية العادية والاستثنائية ظهور تيار يسار البعث الذي غادر الحزب وشكل حزب العمال الثوري العربي لاحقاً بقيادة المفكر القومي اليساري ياسين الحافظ .

وحسنت حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ الصراع لصالحها وأخرجت تيار القيادة القومية من الحزب ومن سورية وانقسم الحزب نهائياً إلى حزب قومي مقره في العراق ، وحزب قومي مواز يتبع القيادة القطرية في سورية ووضعت هذه القيادة دستوراً مؤقتاً ، يتضمن أن (حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في الدولة والمجتمع) ولا يعترف بوجود أي حزب أو قوة سياسية أخرى ، سوى المنظمات الشعبية التابعة لسيطرته (اتحاد العمال ، اتحاد الفلاحين اتحاد الطلبة ، الاتحاد النسائي) .

كان توجه الحزب يسارياً متشدداً ، ورفع شعار الاشتراكية في مواجهة شعار الوحدة وشعار حرب التحرير الشعبية باعتبارها الوسيلة لتحرير فلسطين ، ثم جاءت حرب حزيران ١٩٦٧ التي أدت إلى احتلال الجولان وقد حاول الحزب فك عزله في عام ١٩٦٩ بالانفتاح على التيار الناصري الممثل بحزب الاتحاد الاشتراكي العربي ، وطلب من جمال عبد الناصر التوسط لدى الاتحاد للتعاون مع نظام البعث وكان عبد الناصر بحاجة للتنسيق مع النظام في سورية لفتح جبهة شرقية في حرب الاستنزاف غير أن حزب الاتحاد لم يقبل بالتعاون والمشاركة في الحكومة بدون الاعتراف به كحزب سياسي ، وقد حصل تعاون في بعض المجالات الشعبية كانتخابات المعلمين والعمال والطلبة ، في بعض المحافظات وخاصة محافظة دمشق وريف دمشق وغيرها وقد حققت بعض النجاح .

لاحق فرصة أخرى للمراجعة وإزالة عوامل الخلاف والصراع بين البعث والتيار الناصري عندما كان جمال عبد الناصر في ليبيا لحضور ذكرى ثورة الفاتح من أيلول واطلع من خلال اللقاء مع قائد الثورة معمر القذافي ، وأعضاء القيادة على وجود بعض الخلافات حول ضرورة الوحدة مع مصر بقيادة عبد الناصر ، وطلب من الرئيس السوري نور الدين الأتاسي التشاور مع قيادة حزب البعث في موضوع قيام اتحاد ثلاثي بين مصر وسورية وليبيا فاستجاب للموضوع وأبدى موافقته الفورية لأن قرارات المؤتمر القطري والقومي للحزب تطالب القيادة بإقامة اتحاد أو وحدة مع مصر وعبد الناصر ، وتم تشكيل لجنة برئاسة نور الدين الأتاسي الأمين العام لحزب البعث آنذاك لوضع وثيقة وإجراءات الاتحاد الثلاثي ، وتم الإعلان عن ذلك من ليبيا غير أن الأتاسي ووجه لدى عودته من تيار في القيادة يرفض الموضوع ، وكانت الذريعة أن شعبية عبد الناصر في سورية ستطغى على شعبية الحزب وتؤثر على مستقبله ، وهكذا طويت صفحة أخرى من محاولات الاتحاد والوحدة ، وكان من أسبابها وجود مراكز قوى في الحزب يعطل بعضها أي توجه يقول به الآخر .

ثم جاءت الحركة التصحيحية في ١٦/١١/١٩٧٠ لتعلن في بيانها الأول الانفتاح على الداخل وعلى الأوضاع العربية ، واعترفت بوجود القوى الأخرى وفي المقدمة حزب الاتحاد الاشتراكي

العربي ، كحزب ناصري يلتف حوله التيار الناصري العريض في سورية وتم تشكيل حكومة شاركت فيها نسبياً أحزاب كانت في المعارضة ، ومجلس شعب يضم نسبياً ممثلين عن كل القوى ، كان من مهماته وضع الدستور الدائم ، لقد حققت الحركة في بداية عهدها نوعاً من التعددية السياسية والحزبية ، ومدخلاً لصياغة الوحدة الوطنية ، وفتحت الباب لمحاولة إنهاء احتكار السلطة والاستئثار بها من قبل حزب واحد وتم انتخاب الفريق حافظ الأسد قائد الحركة رئيساً للجمهورية في استفتاء شعبي ، وتمت صياغة ميثاق لقيام جبهة وطنية من القوى المشاركة في مؤسسات الدولة أعطيت الأثرية فيها للحزب ، وقد تضمن ميثاق الجبهة أنها تضع الإستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد وتقرر مسائل السلم والحرب ، ونصت المادة ٢٥ من النظام الأساسي أن القيادة المركزية للجبهة هي قيادة لكل الأحزاب المشاركة فيها ، ومع أن ميثاق الجبهة كان بداية للانفتاح والإصلاح السياسي قابلاً للتطوير إلا أنه لدى مناقشة مشروع الدستور فوجئت أطراف الجبهة بنص المادة ٨ على أن الحزب القائد في المجتمع والدولة هو حزب البعث ويقود جبهة وطنية ... وقد عارضت جميع الأحزاب المشاركة في الجبهة هذا النص وصوتت ضده في مجلس الشعب ، لأنه يتناقض تماماً مع ميثاق الجبهة ونظامها الأساسي ، ويلغي دورها تماماً ، وقد أدى ذلك لعودة الخلاف وانسحاب حزب الاتحاد كحزب ناصري من الجبهة ومؤسسات السلطة وانتقل إلى صفوف المعارضة ، غير أن بقية أحزاب الجبهة لم تتخذ موقفاً ينسجم مع التصويت ضد المادة ٨ وبقيت في الجبهة التي فقدت دورها .

ومع عهد الرئيس بشار الأسد اعتباراً من ١٧ / ٧ / ٢٠٠٠ أعطى الانطباع بالتفاوض من خلال ما أشار إليه في بداية عهده بضرورة احترام الآخر والرأي الآخر والنقد الموضوعي إلا إن بنية النظام السابق حالت دون أي انفتاح أو إصلاح سياسي يفتح الأفق للتغيير الديمقراطي ويعيد للتيار القومي في سورية دوره الفاعل ، ليعيد الحيوية للتيار القومي على مستوى الأمة .

كما أن حزب البعث في العراق على الرغم من أنه استمر كأكبر قوة رئيسية منذ النصف الثاني من الخمسينيات في القرن الماضي وتعاون مع التيار الناصري وقيادة عبد الناصر خلال ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ومع التيار الناصري في العراق للقضاء على نظام عبد الكريم قاسم إلا أنه تأثر بالخلاف بين البعث السوري وعبد الناصر وأبعد الناصريين عن المشاركة في الحكم ، طيلة عهده ، ولم يرق أي علاقات تعاون إستراتيجية جدية مع قيادة عبد الناصر ، كما أن الخلاف بينه وبين البعث السوري فيما بعد استمر وأثر سلبياً على العلاقات السياسية والإستراتيجية بين سورية والعراق ، وإمكانية التفاعل بينهما التي كان من شأنها أن تشكل بديلاً لغياب دور مصر في ظل حكم السادات - في العمل العربي المشترك والصراع العربي الصهيوني ، ولم تدم فترة التقارب بين الحزبين والبلدين عند توقيع الميثاق القومي في عام ١٩٧٨ سوى فترة وجيزة ما لبثت أن انقطعت ليبقى الخلاف هو المتواصل .

ومن الإنصاف القول عند الحديث عن البعث وتاريخه ودوره ، وممارساته في الحكم ، أنه وقف مع ثورة الجزائر وساندها في الخمسينات من القرن الماضي إلى جانب مساعدة قيادة جمال عبد الناصر للثورة ، وتطوع عدد من كوادره القيادية إلى جانبها .

كما يحسب لنظام البعث العراقي مسانده لحركات التغيير في السودان والصومال وغيرها وإرسال قواته على وجه السرعة والمخاطرة لوقف تقدم قوات العدو الإسرائيلي في الجولان

خلال عدوان حزيران ١٩٦٧ و في حرب تشرين ١٩٧٣ بعد صدور وقف إطلاق على الجبهة المصرية بقرار السادات ومساندته للانتفاضة الفلسطينية الثانية والمقاومة وتقديم التعويضات العاجلة لعائلات الشهداء والجرحى ولذوي البيوت المهدامة ، كما يحسب لنظام البعث السوري مسانده للمقاومة الإسلامية بقيادة حزب الله وتمكينها من الحصول على سلاح متطور لمواجهة الدبابات في الحرب العدوانية التي شنها جيش العدو الإسرائيلي على لبنان لتدمير بنى المقاومة وسلاحها ورفض الضغوط الدولية لإبعاد قيادات فصائل المقاومة الفلسطينية من سورية بحجة أنها منظمات إرهابية غير أن المطلوب من القيادة السورية أن تهيب الأجراء الملائمة بالانفتاح على الشعب السوري واتخاذ خطوات جديّة في مجال الإصلاح السياسي من شأنها أن تمهد للتغيير الديمقراطي الشامل ، عبر المشاركة السياسية للشعب السوري وقواه الفاعلة في السلطة والمعارضة ، وتكون من خلال الوحدة الوطنية في مواجهة التحديات الخارجية وتجعل سورية من مرتكزات العمل القومي الأساسية ، كما يحسب للبعث العراقي دوره الفاعل مع القوى القومية والوطنية الأخرى والقوى الإسلامية في مقاومة الاحتلال ووقف اندفاع المشروع الأمريكي الصهيوني للشرق الأوسط الجديد .

-٣-

ثانياً- حركة القوميين العرب :

نشأت حركة القوميين العرب في بداية الخمسينات (١٩٥١-١٩٥٣) عبر تطور صيغ أولية سابقة لها في المشرق (لبنان وسورية) انطلاقاً من (كتائب الفداء العربي) ، التي شكلت بعد نكبة فلسطين والتي اتسمت بطابع التغيير بالعنف وتطورت باتجاه " جمعية العروة الوثقى " عبر التوجه نحو النضال الجماهيري ، واستمر هذا التوجه بقيادة أبرز رموزه (جورج حبش - هاني الهندي وديع حداد) لتأسيس حركة القوميين العرب ، كمنظمة سرية قومية تناضل ضد الأنظمة القائمة المتواطئة في حرب فلسطين وما نتج عنها خلال نكبة ١٩٤٨ ، كان اهتمام الحركة بالنضال الفلسطيني ، وفي أوساط اللاجئين في المخيمات واضحاً ، تعاطفت منذ البدايات مع ثورة ٢٣ تموز /يوليو وقيادة عبد الناصر التي سميت (الثورة الأم) من قبل الحركة والمجموعات القومية وتطورت علاقة الحركة بالثورة تطوراً متصاعداً وملحوظاً منذ أوائل الخمسينات حتى صيف عام ١٩٦٦ ، وقررت قيادتها القومية التفاعل والاندماج مع التيار الناصري في سورية والعراق واليمن الجنوبي وخاضت مع الثورة الناصرية معارك ضد الأحلاف الأجنبية وضد نظام الانفصال في سورية ولعبت صحيفتا الثار والرأي الأسبوعية دوراً إعلامياً لصالح النضال القومي والفلسطيني وبتفاعل الحركة وموقفها الإيجابي من الحركة الناصرية وتيارها العريض كسبت شعبية واسعة وتوسع تنظيمها على المستويين الإقليمي والقومي ، واستفادت من الخلاف بين حزب البعث وعبد الناصر فوثقت علاقاتها وصلاتها بقيادة عبد الناصر وتطورت الثقة المتبادلة بين القيادتين غير أن التطور الفكري الذي طرأ على الحركة في أواسط الستينات وتبينها للماركسية اللينينية جعلها تندفع نحو محاولة تحويل التنظيمات الناصرية التي تحالفت معها إلى الخط الماركسي اللينيني تحت شعارات اليسار واعتبار قيادة عبد الناصر ، والقيادات الناصرية الموالية لها في أقطارها تنتمي إلى طبقة البرجوازية الصغيرة والمتذبذبة وتعمل على إسقاطها وكان ذلك مقدمة للخلاف مع قيادة عبد الناصر والتيار الناصري والذي انعكس بدوره على التيار القومي ووحدته .

ومن الملفت للنظر أن كلا التنظيمين القوميين (حزب البعث ، وحركة القوميين العرب) انطلقا في تحالفهما مع جمال عبد الناصر وتياره الشعبي العريض على امتداد الوطن العربي من تقدير خاطئ ، هو أن عبد الناصر مجرد زعيم وضعته الظروف في موقع قيادة مصر بموقعها ودورها ، وأن الرابطة بين عبد الناصر وتياره الشعبي هي مجرد رابطة عاطفية ، لا تستند إلى رباط فكري أو تنظيمي ، وأن بإمكان حزب البعث أو الحركة الاستفادة من التجربة والخبرة التنظيمية في استيعاب الناصريين وتغيير فكرهم وقناعاتهم لصالح الحزب أو الحركة وقد أكدت الأحداث والتطورات أن الناصرية منظومة فكرية وثقافية وسياسية تستند إلى رؤية إستراتيجية واضحة متقدمة ، وإلى تجربة ناجحة ، وإلى إنجازات كبيرة ملموسة على الصعيد الوطني والقومي والإنساني ، وهذا ما أشار إليه الدكتور جمال الأتاسي وعدد من رواد البعث السابقين في كتاباتهم ، وما تؤكد أيضاً باستمرار الحركة الناصرية واستلهاهما لنهج عبد الناصر وفكره السياسي والإستراتيجي بعد عقود من غيابه .

-٤-

ثالثاً - الحزب السوري القومي الاجتماعي :

عند الحديث عن التيار القومي وشعبه وأحزابه لا بد من الإشارة إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي ظهر في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي كحركة قومية متأثرة بظهور الحركات القومية في الغرب . غير أن الإطار القومي لهذا الحزب في فكر مؤسسسه أنطون سعادة - وهو شخصية قوية وذكية ومؤثرة - يقتصر على منطقة الهلال الخصيب التي يطلق عليها سورية الكبرى أو بلاد الشام وتشمل سورية والعراق ولبنان وفلسطين ونجمته جزيرة قبرص) ، وأن شعب هذه المنطقة يشكل الأمة السورية ويعتبر باقي الأقاليم العربية من شمال أفريقيا والحجاز ودول الخليج ، أقاليم مجاورة يدعو للتعاون والتنسيق معها ومع أن وحدة الهلال الخصيب تحقق وحدة المشرق العربي وتشكل خطوة كبيرة على طريق الوحدة العربية فإن روح التعصب السائدة لدى بعض الأطراف القومية من جهة ورفض فكرة الهلال الخصيب بسبب تبني إدارة الاستعمار البريطاني في المنطقة لهذه الفكرة لأنها توحد البلاد التي تحكمها الأسرة الهاشمية في العراق والأردن الخاضعة للنفوذ البريطاني من أسباب الخلاف مع الحزب الداعي لها ، وكانت الخصومة شديدة بين تيار البعث وبين تيار الحزب السوري القومي الاجتماعي ، وقد تم إعدام زعيم الحزب أنطون سعادة في لبنان بعد محاولة انقلابية إثر محاكمة سريعة كما أدى اغتيال الضابط القومي المحبوب العقيد عدنان المالكي على يد ضابط صف ينتمي إلى هذا الحزب في عام ١٩٥٥ إلى اعتقالات ومحاكمات وأحكام قاسية بحق كوادر الحزب ، في محاولة لتصفيته من الحياة السياسية في سورية ولبنان وعادت أجنحته نشاطها العلني بفعالية ، وموقفها معاد للعدو الإسرائيلي واليهود الصهاينة وهي منفتحة للحوار والتطور في المسألة القومية .

-٥-

رابعاً - الناصرية :

يقصد بالإيديولوجية السياسية أو المذهب السياسي .. مجموعة منسقة من الأفكار التي تتعلق بشكل النظام الاجتماعي وغايته ، ومن ثم فإنها تشمل عنصرين : الغاية أو الهدف الذي ينبغي للمجتمع

أن يتطلع إليه ، والوسائل التي تمكن من الوصول إلى الهدف .. الإيديولوجية ببساطة هي - نسق من القيم يحدد أهداف التطور الاجتماعي - والإيديولوجية بهذا المعنى تتحدد بمفهوم معين ، كالليبرالية ، والوجودية والفاشية والشيوعية ، أو تنسب إلى شخصية هامة لها دور فكري أو سياسي وتاريخي على مستوى كبير من الأهمية كالماركسية واللينينية .. والناصرية ، كما صاغها القائد جمال عبد الناصر ، هي بلورة لخبرة النضال العربي، وتجسيد للأمال والأهداف التي تتطلع إليها الشعوب (المجتمعات) العربية ومن ثم فهي إيديولوجية الثورة العربية الواحدة ذات التوجه الاشتراكي الديمقراطي ، كما تجسدها دعوة الحرية والاشتراكية والوحدة .

لقد انطلقت ثورة ٢٣ تموز - يوليو ١٩٥٢ في مصر لتغيير الواقع الوطني انطلاقاً من المبادئ الستة غير أن قائدها عبر بشكل مبكر في فلسفة الثورة عن رؤية إستراتيجية عميقة لمصر وموقعها ودورها في وطنها الكبير وأمتها عبر تاريخ الأمة ، وتحدث عن الدوائر التي تتكامل ولا تتصادم ، الدائرة المصرية ، والعربية والأفريقية ، والإسلامية ، وعن الدور التاريخي والحضاري للأمة عندما تنهض من جديد وتوحد صفوفها .

لقد أحدثت الثورة الناصرية خلال أقل من عقدين من الزمن ، تغييرات عميقة في مصر وعلى مستوى الأمة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، وحققت أول تجربة وحدوية في التاريخ العربي الحديث ، ومع أن الثورة عمدت إلى إلغاء الأحزاب التقليدية القديمة عندما رفضت تعديل برامجها بالعمل على إنهاء الإقطاع وتحديد الملكية الزراعية ، إلا أنها حرصت على إقامة تنظيمات سياسية على قاعدة تحالف شعبي عريض مفتوح لكل القوى والاتجاهات المنسجمة مع حركة التغيير والثورة ، بدءاً من هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي العربي ، وتنظيمه القيادي في الحزب الطبيعي لقد كانت ذهنية عبد الناصر وهو يؤسس ويقود تنظيم الضباط الأحرار في الجيش ، منفتحة على الآخر ، وعلى التعددية ، فكان التنظيم لا يقتصر على تيار واحد أو اتجاه واحد فهو يجمع بين الضباط القوميين والإسلاميين ، واليساريين والليبراليين الذين يمثلون بمجموعهم بنية الجيش المصري كجيش وطني ، ثم كانت التنظيمات السياسية التي نشأت في عهد الثورة تقبل في صفوفها من كل التيارات الرئيسية في المجتمع المؤيدة للثورة والتغيير الشامل بعيداً عن الانغلاق والنظرة الحزبية الضيقة ، وهكذا فإن الاتحاد الاشتراكي العربي مثلاً كتنظيم سياسي لم يكن حزباً يمثل طبقة أو فئة في المجتمع يعبر عن مصالحها وإنما كان يعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة أي الكتلة التاريخية بمفهوم المفكر الإيطالي (غرامشي) .

وإذا كان حل الأحزاب القديمة التقليدية في مصر مبرراً لأن معظمها تحول إلى لعبة بيد القصر الملكي والمفوض السامي البريطاني قبل قيام الثورة ، غير أن قيادة عبد الناصر أخطأت في حل الأحزاب السياسية القائمة في سورية قبل قيام الوحدة ، لأن معظم هذه الأحزاب وممثليها في المجلس النيابي ، ومجموعات نيابية تمثل المستقلين شكلت تحالفاً وطنياً أسقط ديكتاتورية الشيشكلي في عام ١٩٥٣ ، وتضامنت مع ثورة عبد الناصر في معارك احتكار السلاح ، وتأميم قناة السويس ، ومواجهة العدوان الثلاثي ، ورفض الأحلاف والهيمنة الخارجية وواجهت الحصار الاقتصادي والعسكري واتخذت قراراً في المجلس النيابي السوري يوصي الحكومة بإقامة الوحدة أو الاتحاد مع مصر وساهمت مع جماهير الشعب السوري في صياغة الوحدة بين الإقليمين ، لقد كانت التجربة الحزبية والسياسية ناضجة في سورية ، على مستوى الأحزاب

والتحالف بينها لصالح أهداف النضال العربي ، ويمكن القول أن قيادة البعث أخطأت بدورها في عدم إقناع قيادة عبد الناصر بعدم حل الأحزاب في سورية لاختلاف الظروف السياسية والحزبية عن مصر لأنها كانت قريبة من قلب عبد الناصر وتتمتع بالحظوة والتقدير، الأمر الآخر الذي تداركته الثورة الناصرية بعد قيامها هو الفهم الواضح لدور الجيش الوطني ولدور القيادة السياسية وإذا كان عبد الناصر يشير في فلسفة الثورة إلى ضرورة تدخل الجيش في التغيير لأنه استخدم كأداة بيد النظام الملكي الفاسد في مواجهة الشعب وتطلعه للتغيير ، فإن انتصار الثورة وإلغاء النظام الملكي وقيام الجمهورية واستقرار الأوضاع دفع قيادة الثورة لتمييز الضباط الأحرار الذين ساهموا في عملية التغيير بين أن يعودوا إلى ثكناتهم وحياتهم العسكرية دون تدخل في الشؤون السياسية وبين أن يتقدموا باستقالتهم من صفوف الجيش للعمل في شؤون الحكم والسلطة ، ومؤسسات الدولة وقد طبق ذلك على الضباط السوريين بعد قيام الوحدة ، للمحافظة على حياد الجيش الوطني وانصرافه لحماية حدود البلاد والدفاع عنها وحماية الاستقلال الوطني وهو دور كبير وخطير.

ولئن بقيت مراكز قوى عسكرية حول المشير عامر ، لم تستطع قيادة عبد الناصر إنهاءها وكانت نقطة ضعف في نظامه ، فإن هزيمة حزيران والانتفاضة الشعبية ، يومي ٩ و ١٠ حزيران ١٩٦٧ رداً على استقالة عبد الناصر ، والتي فرضت عليه العودة عن الاستقالة ومنحته ثقتها وتفويضها بالتغيير ، بما مكنه من مواجهة مراكز القوى وحسمها ليعود الأمر بكامله للقيادة السياسية .

ولعل قيادة عبد الناصر هي الوحيدة التي كانت تتعلم من أخطائها وتمارس النقد الذاتي بشجاعة والمراجعة الجدية ، فقد انتقد عبد الناصر تجربة الاتحاد القومي في سورية ومصر وتغلغل العناصر الرجعية المعادية للثورة والوحدة فيه ، كما تحمل بشجاعة مسؤولية الهزيمة العسكرية في حزيران ١٩٦٧ وأعلن على الملأ استقالته من كل مواقع المسؤولية ، كما أنه أعلن بشجاعة بعد حسم مراكز القوى العسكرية والأمنية ، بالقول (اليوم سقطت دولة المخابرات) وفي كلمته أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي في عام ١٩٦٨ قال بضرورة التعددية السياسية ، وبأن يكون للثورة حزبها وتيارها ولخصومها حزبهم وتيارهم ليكون الشعب حكماً بين أنصار الثورة وخصومها ، لكنهم أفتعوه بتأجيل هذا الأمر إلى ما بعد إزالة آثار العدوان .

لقد كانت هناك علاقة جدلية بين الفكر وبين الممارسة والتطبيق في التجربة الناصرية ، فقد انطلقت من المبادئ الستة على المستوى الوطني ، لتحرير مصر كقاعدة للتحرر الوطني والقومي والإنساني ثم انتقلت إلى المستوى القومي في مواجهة القوى الاستعمارية والهيمنة الخارجية ومحاصرة الكيان الصهيوني الاستيطاني العنصري في فلسطين وبناء القوة الذاتية العربية على كل المستويات ، وحشد الجهود العربية لأن المعركة مع العدو وحلفائه هي معركة حضارية ومعركة وجود تتطلب الصبر والبناء المتواصل والنفس الطويل بينما كانت قيادات بعض القوى القومية تظنها معركة سريعة ويمكن الانتصار فيها بسهولة دونما حساب للقوى والإمكانات لدى الطرفين ، وتهيئة الظروف العربية والإقليمية والدولية المناسبة .

ولم يكن مصادفة أن تأتي الديمقراطية السليمة في النهاية المبادئ الستة للثورة من حيث الترتيب ، فلا بد أن يسبقها تحرر من الاستعمار ومن الإقطاع ومن الاستغلال ، وبناء جيش قوي ،

وديمقراطية اجتماعية تحرر لقمة العيش للمواطن ليتمكن من ممارسة حق الانتخاب وقد تحقق الكثير على هذا الطريق بما في ذلك التصنيع والتنمية المستقلة وبناء السد العالي غير أن القصور الديمقراطي من الناحية السياسية لم يتم تجاوزه وشكل ثغرة في النظام الناصري لا يمكن تبريرها بظروف الحروب العدوانية والمؤامرات المتواصلة ، لضرب الثورة ، غير أن تلك الحروب والمؤامرات لم تغير نهج الثورة أو تحرفها عن طريقها فطعنة الانفصال الغادرة لم تثن قيادة عبد الناصر عن التمسك بالمتحدة وعلمها ، والاستمرار في دعم ثورة الجزائر و ثورة اليمن الشمالي ، ولم ترده عن طريق التمسك بالاشتراكية كطريق لتحقيق التنمية المستقلة والكفاية والعدل الاجتماعي وبدور قوى الشعب العاملة والمنتجة بل دفعته لصياغة الميثاق الوطني كدليل عمل للمرحلة المقبلة ونكسة حزيران التي استهدفت إسقاط عبد الناصر بقيت هزيمة في معركة عسكرية ، لم تهزم إرادة الشعب المصري وصموده وتجاوز ظروف النكسة وأسبابها نظرياً في بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ وعملياً بإعادة بناء القوات المسلحة وبحرب الاستنزاف وبالإعداد لجيش التحرير الذي تمكن من عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف وتحصينات العدو في حرب تشرين ١٩٧٣ .

بقيت الحركة الناصرية تمثل خطأ صاعداً في فكرها وتجربتها حتى غياب قائدها وقد شعرت بالفراغ الكبير الذي خلفه الغياب بإصرارها على شعار (سنكمل المشوار) أيام الجنازة الكبرى التي لم يشهد لها تاريخ العظماء مثيلاً .. وبقي فكر عبد الناصر وتجربته المتميزة معالم وركائز أساسية في تجديد مشروع النهوض القومي للأمة الذي يحتاج إلى جهود القوميين كلهم لمتابعته من حيث توقف ، كما يحتاج إلى جهود بقية التيارات الأساسية في الأمة للمساهمة في تطويره وإغنائه .

-٦-

خامساً- اللجان الثورية :

مثلما شكلت الثورة اليمنية في ٢٦ / ٩ / ١٩٦٢ قبل مرور سنة على الانفصال دعماً معنوياً هاماً لقيادة عبد الناصر والتيار الناصري القومي وقلقاً لدى القوى المعادية للوحدة ، فإن ثورة الأول من أيلول ١٩٦٩ في ليبيا بقيادة معمر القذافي بعد حوالي سنتين على الهزيمة العسكرية في حزيران ١٩٦٧ ورفعها شعار الحرية والاشتراكية والوحدة شعار قيادة عبد الناصر والحركة الناصرية ، أضاف عمقاً جديداً للجمهورية العربية المتحدة ومنحها دعماً سياسياً ومعنوياً كبيرين ، وهي تخوض حرب الاستنزاف والإعداد لإزالة آثار العدوان ، لاسيما وأنه قد سبقها حركة مماثلة في السودان بقيادة جعفر النميري ، (التي جرى الالتفاف عليها فيما بعد) ، ولا شك أن جمال عبد الناصر قد تفاعل كثيراً بالثورة الليبية وتوجهاتها القومية الوجدانية فوصف قائدها بأمين القومية العربية وقال أيضاً بأنه يذكره بشبابه .

وقد اهتم عبد الناصر بشؤون الثورة وسلامتها وأهمية استمرارها بسبب أهميتها لمصر الناصرية بخاصة ولحركة الثورة العربية بشكل عام ، وحرص على حضور ذكرى قيام الثورة بنفسه ، وحاول الاستجابة لقيادتها بقيام اتحاد ثلاثي بين مصر وليبيا وسورية خشية تعرض الثورة لعدم الاستقرار بسبب حماس قيادتها للوحدة مع مصر بقيادة عبد الناصر .

كانت الثورة الليبية ناصرية في المرحلة الأولى ، واعتبرت امتداداً لثورة عبد الناصر وللتيار الناصري ، إلا أنها بعد غياب جمال عبد الناصر ، وانحراف قيادة السادات عن إستراتيجية الثورة الناصرية ، ورفضه لأي صيغة للوحدة أو الاتحاد مع ليبيا الثورة على الرغم من المسيرة الحدودية الخضراء التي قادها القذافي من ليبيا إلى مصر ، كل ذلك جعل القيادة الليبية تبحث عن طريق آخر يميزها ، وبدلاً من الانطلاق من وثائق الثورة الناصرية – فلسفة الثورة ، والميثاق ، وبيان ٣٠ مارس- آذار وتجربة عبد الناصر الرائدة والغنية ، والعمل لتطوير هذه الوثائق وتلك التجربة والإضافة إليها وإغنائها بالفكر والممارسة بالتنسيق مع قيادات التيار الناصري في مصر وعلى امتداد الوطن العربي وجعل ليبيا الثورة والنظام والشعب مؤثلاً لحركة الثورة العربية وقاعدة لقوى للثورة العربية ، وللتيار القومي لمتابعة تجديد وتطوير مشروع النهوض القومي الحضاري من حيث توقف بعد غياب عبد الناصر ، فإن قيادة الثورة الليبية اجتهدت في أن يكون لها وثيقها النظرية الخاصة (الكتاب الأخضر – النظرية الثالثة) وتجربتها الخاصة للجان الثورية ، ومع تسليمنا كناصريين بحق الاجتهاد في الإطار القومي أو في غيره ، فإن الأمر في تقديرنا يتعلق بالدلالات فالنظرية الثالثة لم توضع كإضافة لوثائق الثورة الناصرية وتطوير لها في ضوء الظروف والتطورات المستجدة ، وإنما جاءت بمثابة جديد لوثائق ثورة يوليو قد يفسر بأنه قطع معها وليس امتداداً لها كما جاءت تجربة اللجان الثورية – التنظيم السياسي للثورة الليبية مغايرة لتجربة الاتحاد الاشتراكي كتتنظيم سياسي وللحزب الطليعي ولهياكل الدولة ومؤسساتها .

هذه التجربة الجديدة التي خاضتها قيادة ليبيا على الصعيدين النظري والتنظيمي وطريقة صياغة مؤسسات الدولة والحكم ، كانت اجتهاداً فريداً أوجد تبايناً وخلافات في التيار القومي ، لم تحل حتى اليوم .

إن وحدة التيار الناصري ، أو وحدة التيار القومي ، أو التنظيم القومي الواحد ، ووحدة الأداة القومية ، تتطلب توفر الوحدة في الموقف الفكري والنظري ، والموقف السياسي التي تؤسس لوحدة الأهداف وتشكل الأساس للوحدة التنظيمية ، كما أن وحدة المنطلق والأهداف تتطلب الاتفاق على وسائل تحقيقها .

ولعل هذا التصور هو الذي ينبغي التركيز عليه في هذه الندوة المتعلقة بالتيار القومي ومحاورها لنخرج بمراجعة شاملة ، وبرؤية جديدة وزاد جديد ، إن النظرية الثالثة في مضمونها تستند إلى القرآن الكريم وإلى أهمية الدين بشكل عام والدين الإسلامي بشكل خاص في مجتمعاتنا العربية وتحاول هذه النظرية أن تشق طريقاً ثالثاً للنهضة العربية ، لا يأخذ بالنظرية الليبرالية والتي تبناها الغرب الرأسمالي ولا بالنظرية الماركسية التي أخذ بها الشرق الشيوعي ، ولو أمعنا النظر في الفكر الناصري ووثائق الثورة الناصرية وفي تجربتها نجد أنها اختطت أيضاً طريقاً ثالثاً أكثر عمقاً وتفصيلاً .

كما أن الميثاق استخلص بالفكر والممارسة والتجربة وظروف الواقع الوطني والعربي والدولي ، دليل عمل سياسي اقتصادي اجتماعي ثقافي ، والخطوط الأساسية للسياسة الخارجية ، وجاء بيان ٣٠ مارس خطة متكاملة للحشد والتعبئة الشاملة وتوفير الظروف لإزالة آثار العدوان فلو كانت النظرية الثالثة مجرد إضافة للوثائق الناصرية لحصل التكامل والإغناء ، ولو كانت اللجان

الثورية اجتهاداً مضافاً لطريقة بناء الدولة ومؤسساتها الإدارية والتشريعية ، والتنفيذية والقضائية ، ولمؤسسات المجتمع المدني لكانت إضافة نوعية ومفيدة تعزز الرقابة الشعبية ومؤسسات التمثيل الشعبي في إطارات شعبية جامعة لجهودها وأستميح عذراً لمناقشة ما يقال عن الأحزاب وبأنها صيغ ديكتاتورية للسلطة على المجتمع فهذا القول صحيح في حال سيطرة حزب واحد بالقوة على المجتمع أما أن كانت السلطة تأتي عبر انتخابات ديمقراطية ونزيهة وتنافس حقيقي تشكل فيها قوى الأكثرية في المجلس التشريعي ، السلطة التنفيذية وتشكل فيها قوى الأقلية المعارضة والرقابة على ممارسات السلطة ، فإن ذلك يحقق مبدأ التداول السلمي للسلطة ويجدد النخب السياسية ، كما أن التمثيل عبر الانتخابات الديمقراطية هو تفويض شعبي إرادي ولا يمكن أن يكون نوعاً من التدجيل ..

-٧-

جوانب الاختلاف والاتفاق

من الضروري أن نشير في البداية إلى جوانب الاتفاق لدى أطراف التيار القومي ويمكن إجمالها بالأمور التالية:

١- الانطلاق من الفكرة القومية ، واعتبار القومية العربية هي الإطار الأساسي الجامع للأمة العربية ، التي تستند إلى وحدة اللغة والثقافة والتاريخ والمصالح المشتركة والمستقبل والمصير ، واعتبار الوحدة العربية هدفاً استراتيجياً من أهداف هذه القوى بغض النظر عن ترتيبه في الشعار المعبر عن أهدافها .

٢- اعتبار الوطن العربي ضمن حدوده المعروفة وطناً للأمة العربية وحقاً لأجيالها لا يجوز التنازل أو التفريط بأي جزء منه ، وعدم الاعتراف بالحدود المصطنعة التي فرضتها اتفاقية سايكس - بيكو لتقسيم المشرق العربي ، وبالكيان الصهيوني المغتصب القائم على جزء من أرض فلسطين ، وعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي فرضتها القوى الاستعمارية بسلخ لواء اسكندرون وكيليكيا عن سورية أو بسلخ إقليم الأهواز العربي عن إقليم العراق ، والعمل من أجل توحيد الوطن العربي وتحرير الأجزاء المحتلة منه ، بوسائل القوة والمقاومة المسلحة لقوى الاحتلال الاستعماري والصهيوني ، وبالحوار والاقناع مع دول الجوار الحضاري .

٣- اعتبار الاشتراكية وسيلة وغاية لتحقيق التنمية المستقلة ، وتوفير الكفاية والعدل الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة الوطنية .

٤- تحقيق الحرية والديمقراطية وسيادة الشعب .

٥- مركزية قضية فلسطين ، واعتبارها قضية قومية تعمل القوى القومية لإنهاء الكيان الصهيوني الاستيطاني في فلسطين وتحريرها .

إن وحدة المنطلقات والأهداف تتطلب وحدة الوسائل لتحقيق الأهداف المشتركة ومن هذه الوسائل وحدة التيار ووحدة الأداة القومية .

غير أن الخلافات العميقة التي نشأت واستمرت بين أطراف التيار القومي وبخاصة بين التيار البعثي والتيار الناصري كان لها أثراً مدمراً على التيار القومي وفعاليتها وعلى تعثر مشروع النهوض القومي ، وعلى القصور دون تحقيق الأهداف المشتركة في الحرية والوحدة والعدل الاجتماعي .

لقد أشرت إلى الكثير من جوانب الخلاف خلال البحث عن الحديث عن شعب التيار القومي سواء ما يتعلق بالخلاف بين البعث والحركة الناصرية ، أو بين حركة القوميين العرب والحركة الناصرية أو بينها وبين اللجان الثورية ، وأرى من الضروري إجمال أوجه الخلاف بين القوى القومية بشكل عام والتي كانت من أسباب القصور في تحقيق الأهداف وكذلك الإشارة أسباب القصور والتراجع في القوى ذاتها:

١- عدم الانسجام بين الفكر النظري والممارسة العملية : على الرغم من أن فكر البعث الذي يتلخص في كتابات ميشيل عفلق وأحاديثه لا يشكل أساساً نظرياً واضحاً أو دليل عمل شامل للبناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة الوطنية أو القومية وبقي الأمر في حدود تحديد الأهداف والشعارات حول الأمة والقومية والوحدة والحرية والاشتراكية وفلسطين ، كما أن دستور حزب البعث ونظامه الداخلي تحدث عن مبادئ عامة تدور حول تلك الأهداف والشعارات وعلى الرغم من أن المنطلقات النظرية التي قررها المؤتمر القومي السادس كانت أكثر تحديداً ووضوحاً وتفصيلاً لكنها انطلقت من محاولة إرضاء التكتلات العديدة المتصارعة في الحزب فقررت أمور كان لها آثار سلبية فيما بعد لا تقتصر على الحزب فحسب وإنما تنعكس على المجتمع وعلى التيار القومي والعمل القومي مثل (قيادة الحزب للدولة والمجتمع والجيش العقائدي) .

على الرغم من ذلك فإن الممارسة العملية لحزب البعث كانت تتناقض مع الفكر والمبادئ النظرية فالذهنية القطرية في الممارسة تغلبت على الذهنية الوحودية القومية والنهج الشمولي الذي لا يعترف بالآخر والرأي الآخر حل محل النهج الديمقراطي الذي يعتبر الحرية الفردية والجماعية حقاً للمواطن والمواطنين ، كما أن نظرية الحزب القائد وهيمنته على الدولة والمجتمع لا تتفق مع الحرية وتجعل الحزب والنظام بديلاً للشعب ونظرية الجيش العقائدي لا تتسجم مع بناء جيش وطني محترف .

٢- الخلافات الفكرية – إن وحدة التيار القومي في البداية تستند إلى وحدة المنطلقات والأهداف بين القوى القومية وإلى وحدة المواقف السياسية والإستراتيجية ، غير أن التحول من الفكر القومي الاشتراكي إلى الماركسي اللينيني لدى حركة القوميين العرب ولدى حزب البعث في عام ١٩٦٦ أدى إلى تغيير في المنطلقات والأهداف .

٣- اختلاف الوسائل : كانت صيغ التنظيم السياسي محل خلاف بين القوى القومية فالبعث يهتم بصيغة العمل الحزبي والتحالفات ، وقيادة عبد الناصر ، تعتمد صيغة الاتحاد القومي ، كإطار شعبي عريض يضم جميع القوى ، ثم صيغة الاتحاد الاشتراكي كتحالف لقوى الشعب العاملة في مواجهة قوى الإقطاع ورأس المال المستغل ، والثورة الليبية تبنت في البداية صيغة الاتحاد الاشتراكي ثم تجاوزتها إلى صيغة اللجان الثورية وتشكيلاتها ، ومن المعروف أن بناء الدولة

الوطنية أو بناء الدولة القومية يتطلب وجود دستور بمثابة عقد اجتماعي وبناء دولة مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية متوازنة ، وتوفير متطلبات المحاسبة والرقابة الشعبية ووجود صحافة حرة ، وأجهزة إعلام ، ومحكمة دستورية تراقب مدى انطباق القوانين والتشريعات على نصوص الدستور وإبطال المخالف لهذه النصوص وتملك صلاحية البت بالطعون الانتخابية للمرشحين لعضوية المجالس التشريعية إن دولة المؤسسات أصبحت صيغة عالمية إنسانية حضارية تتوفر فيها الحريات الأساسية وسيادة القانون واستقلال القضاء ، وهي تشكل نموذجاً للدول النامية المتخلفة عن ركب الحضارة الإنسانية ، تعمل الشعوب في سبيل الوصول إلى بناء دولها على غرارها ، إن الديمقراطية تجربة إنسانية وإجراءات لتنظيم السلطة والمجتمع والعلاقة بينهما بما يضمن الاستقرار والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وهي ليست عقيدة أو إيديولوجية لنتحاشاها كما أنها ليست غريبة عن تراثنا العربي الإسلامي الذي نص على الشورى الملزمة للحاكم والمجتمع .

من هذا المنطلق ينبغي على القوى ذات المنطلق القومي توحيد رؤاها وأساليب عملها للوصول إلى الأهداف المشتركة التي تعمل لتحقيقها ، وأن تتبنى المبادئ الأساسية الديمقراطية في تنظيماتها السياسية ، وأهمها التعددية السياسية والحزبية ، حق الاختلاف ، احترام الرأي الآخر والقبول بسيادة الشعب أو الأمة ، باعتبارها مصدر السلطة ، وسيادة القانون والتداول السلمي للسلطة ، عبر الانتخابات الديمقراطية وبعد الاتفاق على هذه الأمور يمكن أن تتعدد الأشكال والصيغ التنظيمية .

٤- تعدد التجارب الخاصة : منذ البداية شقت الثورة الناصرية طريقها الوطني ، في التغيير الشامل حتى رسخت أقدامها وحققت استقرارها في مواجهة التحديات الداخلية التي واجهتها سواء داخل صفوفها ، أو في مواجهة القوى المتضررة المضادة للثورة والتغيير ، ثم دفعته رؤيتها الإستراتيجية للاهتمام بأفقها القومي في الدائرة العربية واستندت في رؤيتها تلك ، إلى وعي عميق لدى قائدها وقناعة تامة عبر عنها في فلسفة الثورة كما استندت أيضاً إلى وقوف الجماهير العربية مع الثورة في معارك كسر احتكار السلاح ، وتأميم القناة ، والعدوان الثلاثي ، وبذلك تحولت إلى ثورة عربية شاركت فيها الروافد القومية المؤيدة لها ، كحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب ، فحققت في تلك المرحلة الكثير من الانجازات الكبيرة ، كان أهمها قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية .

غير أن بذور الخلاف بين القوى القومية ، على المستوى السياسي والفكري والانكفاء لإقامة التجارب الخاصة في سورية والعراق واليمن الجنوبي وما ترتب على ذلك من خلافات وصراع في صفوف التيار القومي هو الذي مهد للنكسات والهزائم كالانفصال والهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ ، وكان المطلوب ، أن يتم الحوار بين قيادة عبد الناصر ، وبين الحركات القومية الأخرى ، لتوحيد قوى الثورة وتجربتها على الصعيد القومي ، غير أن تعدد التجارب الخاصة وتفرق السبل أضعفت الثورة الأم والحركات الأخرى فلم تتمكن جميع القوى من انجاز أهدافها ، إلا إذا انحصرت تلك الأهداف بالوصول إلى السلطة والاستمرار فيها كما حصل لبعض القوى .

٥- غياب الحوار والتنسيق : على الرغم من وحدة المنطلقات والأهداف والتيار فإن الحركات القومية لم تمارس فيما بينها الحوار الكافي لحل الخلافات فيما بينها وحتى عندما جرى الحوار

والاتفاق في مباحثات الوحدة والاتحاد الثلاثي في نيسان ١٩٦٣ وجد من يعطله ويلغي نتائجه الهامة المتعلقة باتحاد أقطار ثلاثة تشكل العمود الفقري على طريق وحدة الأمة .

-٨-

التيار القومي في الحكم بين الشعار والممارسة :

١- استلمت القيادة الناصرية سلطة الحكم في مصر من خلال حركة عسكرية ثورية وكان دليل عملها الأول المبادئ الستة ، وقد أنجزت معظمها في مرحلتها الأولى بإسقاط النظام الملكي ، واستبداله بالنظام الجمهوري ، والقضاء على الاستعمار بتحقيق جلاء القوات البريطانية والقضاء على الإقطاع ، والقضاء على الاحتكار والاستغلال وسيطرة رأس المال على الحكم ، وإقامة عدالة اجتماعية من خلال التمسير والتأميم والإجراءات الاشتراكية ، وتأميم القناة وبناء السد العالي والتصنيع والاكتفاء الذاتي ، والتنمية المستقلة ، وتحقيق الديمقراطية الاجتماعية ومحاولة بناء ديمقراطية سليمة ، بوضع دستور دائم عام ١٩٥٦ ومؤسسات دولة وقد قيل على لسان خصوم عبد الناصر بوجود اعتقالات وتجاوزات أمنية ، وقد حصلت تلك التجاوزات فعلاً بمبررات العداء للثورة غير أن عبد الناصر نفسه انتقد تلك التجاوزات بعد النكسة بقوله (اليوم سقطت دولة المخبرات) وكانت القيادة الناصرية وفيه لشعاراتها القومية بمساندتها ثورة الجزائر بالمال والسلاح والدعم السياسي منذ قيامها وحتى انتصارها وساندت سورية في مواجهة الحصار السياسي والعسكري من قبل العراق والأردن وتركيا في عام ١٩٥٧ ، وأرسلت قوات مصرية للوقوف إلى جانب الجيش السوري في مواجهة التهديدات ، وساندت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق وثوراة اليمن الشمالي واليمن الجنوبي وساعدت الشعب الفلسطيني على إنشاء كيان سياسي (منظمة التحرير) وساعدت المقاومة الفلسطينية التي باشرتها حركة فتح بقيادة ياسر عرفات وفتحت أمامها باب العلاقات الدولية مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية والدول الأفريقية ، وساعدت المنظمة على دخول المم المتحدة بصفة مراقب وساهمت بفعالية في منظومة دول الحياد الايجابي وعدم الانحياز .

لقد كان سلوك القيادة الناصرية وممارساتها العملية منسجمة مع فكرها وشعاراتها وطنياً وعربياً ودولياً ، غير أن الديمقراطية السياسية السليمة لم تستكمل أبعادها وجوانبها ومع أن عبد الناصر، طرح موضوع التعددية السياسية وضرورة وجود قوى معارضة منافسه لقوى الحكم ، بهدف فتح الباب أمام التداول السلمي للسلطة غير أن ظروف معركة إزالة آثار العدوان أدت إلى اتجاه التأجيل الذي أخذت به اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي .

في تجربة الحكم الناصرية كان هناك مساحة مقبولة من سلمية الثورة ومن حق الاختلاف ومن قبول الآخر ، بدءاً من تنظيم ضباط الأحرار وانتماءاتهم الإيديولوجية المتعددة ، وعدم تصفية أي منهم تصفية دموية أو الإساءة إليه والتشهير به عندما يختلف مع الأكثرية في القيادة ، بل كان يترك العمل بهدوء مكرماً عزيزاً دون أن يتعرض لأي تشهير أو مضايقة ، كما أنه لا يشهر بالقيادة .

وعندما تم خلع الملك فاروق في بداية الثورة كان اتجاه الأكثرية في القيادة مع إعدامه غير أن عبد الناصر رفض ذلك خشية أن تتحول الثورة إلى حركة دموية كالثورة الفرنسية ، تأكل

الآخرين وتآكل أبنائها ، ومع أن النظام الناصري قد حاكم حسين توفيق بالتآمر على الثورة أكثر من مرة وسجنه ، فقد أبى عبد الناصر إلا أن يخصص لأسرته مساعدة من الدولة للعيش ، ومع أن السلطة الناصرية اعتقلت خصومها من الشيوعيين والإسلاميين ، غير أنها بالمقابل دعتهم فيما بعد للعمل في صفوف الاتحاد الاشتراكي العربي ، وفي معاهد الشباب الاشتراكي وممارسة دورهم في التثقيف ففي القيادة وفي التنظيم السياسي كان هناك يساريون ، كخالد محي الدين وجمال سالم ومحمود أمين العالم ، وإسماعيل صبري عبد الله وإسلاميون كالبغدادي وفتحي رضوان ، والشيخ الباقوري ، وعندما جرت محاولة اغتيال عبد الناصر من قبل مجموعة من الإخوان المسلمين توفرت لهم محاكمة عادلة وبقيت أحكام الإعدام في أضيق الحدود وغالباً بمخالفة عبد الناصر .

وعلى الرغم من خلاف نظام عبد الناصر مع البعث في الستينات وما تعرض له من تشهير بالدكتاتورية والفردية ، فقد سارع إلى إرسال جيشه إلى سيناء وإبعاد قوات الأمم المتحدة لدى وصول أنباء إليه عن وجود حشود إسرائيلية كبيرة على الحدود السورية بهدف العدوان على سورية واحتلال دمشق ، وعرض بذلك الجيش والنظام لمخاطر عدوان حزيران .

لقد كانت التجربة الناصرية في الممارسة والحكم متميزة ، وعلى الرغم من أنه شابها الكثير من الأخطاء والممارسات الأمنية السلبية ، غير أن ممارسة النقد والنقد الذاتي كانت تؤدي للمراجعة والتصحيح ، ومواصلة البناء ، كما أن الإنجازات الكبرى على كل الصعد والمستويات أعطى لمصر دورها القيادي في العمل القومي وفي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وكلنا يعرف أن الدول الاشتراكية ، والآسيوية والأفريقية قاطعت كيان العدو الإسرائيلي بعد عدوان حزيران ، واستمرت المقاطعة حتى خرقها نظام السادات ، وعمل على إنهائها وثمة أمر آخر على درجة من الأهمية ذلك أن النظام الناصري لم يتلوث بظاهرة الفساد ، وكان عبد الناصر شديد الحساسية في هذا الموضوع يتحرى ويحاسب ، فقد جعل علي صبري يعتكف في بيته فترة من الوقت لأنه علم أنه أدخل حاجات منزلية في مطار القاهرة بعد زيارة لموسكو ، لم يدفع عنها رسوماً جمركية ، وكذلك أنب السادات لاستيلائه على فيلا مصادرة

٢- تجربة حكم البعث : لقد أشرت في البحث إلى بعض الجوانب في حكم البعث في سورية والعراق وأود الإضافة بشكل مكثف إلى بعض الظواهر المكتملة على النحو التالي :

أ- الفرق واضح بين الشعار والممارسة في تجربة الحكم : فشعار الوحدة تحول خلال الحكم إلى ممارسة نظرية منغلقة ، لم تقتصر على نظام عبد الناصر في ج.ع.م وإنما بين النظامين البعثيين في سورية والعراق ، فلم تقم بينهما أية خطوة وحدوية أو اتحادية جدية ، وكان توقيع الميثاق القومي بين نظامي الحكم استثناء سرعان ما تم إلغاؤه بغض النظر عن يتحمل مسؤولية الإلغاء .

ب- وشعار الحرية ، لم يتم تطبيقه على أرض الواقع ، سواء على صعيد حريات المواطنين الشخصية أو على صعيد حرية الأحزاب الأخرى ، من ناصرية ويسارية وإسلامية ، وقد أدت نظرية الحزب الواحد والقائد وهيمنته على الدولة والمجتمع إلى إلغاء الآخر والرأي الآخر ، وإلى غياب البرامج الأخرى وإلى غياب التنافس بين الأحزاب والبرامج ، وقطع الطريق على التحول والتغيير الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة وحتى عندما بدأت محاولة الانفتاح والقبول بالتعددية السياسية في أوائل السبعينات سرعان ما تم تطويقها وتفرغها من مضمونها وتحولها

إلى تعددية شكلية انعكست بدورها على طريقة الانتخابات للمجالس التشريعية والمحلية (البلدية) حيث كانت تتم بصورة شكلية لا تأثير لإرادة الناخبين من المواطنين على النتائج المرسومة والمقررة سلفاً بطريقة التعيين .

كما أن نصوص الدستور المتعلقة بالحريات الأساسية عندما يوضع في مرحلة ما تبقى معطلة بقانون الطوارئ وحالة الطوارئ المعلنة منذ بداية حكم البعث في ٨ آذار ١٩٦٣ .

يضاف إلى ذلك أن السلطة التشريعية لا تملك سلطة التشريع وسلطة منح الثقة للحكومة أو حجبها ، و لا تملك سلطة الرقابة عليها ، فالسلطة التنفيذية وأجهزتها لها الهيمنة على السلطتين التشريعية والقضائية ، بالإضافة لاستمرار القوانين الاستثنائية والمحاکم الاستثنائية التي لا تتوفر فيها أية ضمانات لحق الدفاع أو حق الطعن بالأحكام والرقابة القانونية على سلامتها .

إن غياب الرأي المخالف وغياب حرية الصحافة والإعلام ، وغياب الرقابة الرسمية والشعبية ، يفتح المجال لظاهرة الفساد وتعاضمها ككرة الثلج المتدرجة من قمة الجبل لا تجد من يقف في طريقها أو يحد من حركتها ، كما أن عدم وجود قانون أحزاب حتى الآن ، والإصرار على رفض تعديل قانون الانتخابات يجعل الحياة السياسية في ظل حالة الطوارئ مغيبة إلى أفق غير محدود .

ج- ومع أن شعار الاشتراكية قد قدم عملياً بديلاً لإعادة الوحدة أو تجديدها ، فقد أسيء تطبيقه ، وأخذ شكل الانتقام من جهة ، وسوء استخدام القطاع العام وتنامي ظاهرة الفساد من جهة أخرى ، بحيث أن الاشتراكية والتنمية في ظل النظام الاشتراكي لم تحقق الكفاية والعدل الاجتماعي وبدلاً من العمل على تدوير الفوارق بين الطبقات وتطوير أوضاع القوى العاملة المنتجة من عمال وفلاحين وصغار كسبة والشريحة الواسعة من الموظفين ، فإن ما تحقق في ظل الخلل الإداري وسوء إدارة القطاع العام والفساد المتنامي هو انقسام المجتمع إلى شريحة طفيلية عليا مستقيدة من التحالف مع السلطة بالرفاهية والثراء غير المحدود وشريحة واسعة فقيرة ، تحت خطر الفقر وكثيرون لا يجدون قوت يومهم ، وتفاقمت ظواهر العزوبية والعنوسة وعدم القدرة على الزواج بالنسبة للشباب .

د- فضلاً عن الصراع السائد بين أجنحة البعث في سورية ، وفي العراق وتصفية بعضها للآخر والاتجاه نحو مزيد من الانغلاق ، فإن نظرة التعالي على الآخر كانت نامية ، فقد عمل البعثيون في سورية على إبعاد حلفائهم الناصريين في الأشهر الأولى من الحكم الذي يرتكز على تحالف سياسي بين البعث وحركة الوجوديين الاشتراكيين وحركة القوميين العرب والجبهة العربية المتحدة ، وهذه القوى الفعلية كان لها الدور الكبير في النضال ضد نظام الانفصال وفي إنهاكه وإسقاطه خلال عام ونصف ، وقد تأكد بالممارسة والتجربة أن عقلية الرفاق البعثيين لم تتمكن من استيعاب فكرة التعاون مع قوى من نفس التيار القومي تشاركها نفس الأفكار والرؤى والأهداف والتطلعات.

٣- حركة القوميين العرب : في صيف عام ١٩٦٤ تفاعل تنظيم حركة القوميين العرب في اليمن الجنوبي المحتل مع قوى عديدة تضم (الجبهة الناصرية والمنظمة الثورية لتحرير اليمن الجنوبي ، ومنظمة القبائل ، ومنظمة الضباط والجنود الأحرار وجبهة إصلاح اليافيين والجبهة القومية)

وانضم إليها قوى جديدة ، ثم تطورت الصيغة لتضم كل المناوئين للاحتلال وتم تشكيل (جبهة تحرير جنوب اليمن) في خريف عام ١٩٦٦ .

وأمام توسع تحالف القوى المقاومة للاحتلال ، بدأ يفقد مواقعه وقبضته تتلاشى ، وفي تلك المرحلة بدأت الخلافات الفكرية تأخذ مداها ، وأخذت تنظيمات الحركة تنسحب من التحالفات التي أقامتها مع الحركة الناصرية ، فانسحبت الحركة من جبهة تحرير اليمن الجنوبي وأعدت تشكيل الجبهة القومية بقيادتها ، وأبعدت التيار الناصري ثم استلمت السلطة في اليمن الجنوبي ، وأقامت نظاماً ذا طابع اشتراكي ، ثم حدثت خلافات حادة بين تيار يساري متشدد وتيار معتدل ، أطاحت بالرئيس قحطان الشعبي ثم حدثت محاولة انقلابية للإطاحة بالرئيس علي ناصر محمد وقد فشلت وانقلبت إلى مجزرة حصدت عدداً من القادة منهم وزير الدفاع وعبد الفتاح إسماعيل ، ولم تستقر الأوضاع في اليمن الجنوبي إلا بعد قيام الوحدة مع اليمن الشمالي في عام ١٩٩١ .

يمكن القول أن تجربة اليسار الماركسي في حكم اليمن الجنوبي لم تكن ناجحة ، بل خالطها الانغلاق والتشدد ، والنهج الشمولي ، الذي كان سائداً في الأحزاب والنظم الشيوعية ، وكان تبني تحليل ماركسي متشدد وخاطئ للبرجوازية الصغيرة عاملاً رئيسياً في إقصاء القوى الحليفة ، في مرحلة تحرر وطني ، تتطلب أوسع التحالفات ومن الملفت أن الانغلاق والتشدد والإبعاد لم يقتصر على القوى الناصرية الحليفة ، بل مورس أيضاً في إطار الجبهة القومية ، والحزب الاشتراكي الذي كان يحكم اليمن الجنوبي .

لقد جاءت الوحدة اليمنية حلاً لمشاكل اليمن ، ولا شك أن الحزب الاشتراكي كان له دوراً هاماً في قيامها ، ومع أن أزمة حادة قامت بين الشمال والجنوب في عام ١٩٩٣ كادت تطيح بالوحدة اليمنية ، غير أن أصالة الشعب اليمني ، ووحديته ودور قواته المسلحة المنبثقة من هذا الشعب حسمت الصراع لصالح خيار الشعب في الوحدة والديمقراطية .

-٩-

و- القيادة الليبية : استلمت قيادة الفاتح من أيلول الحكم في خريف عام ١٩٦٩ وحققت جلاء القوات الأجنبية عن ليبيا ، وتميزت بالاندفاع الوجدوي ومحاولة تحقيقه بأية صيغة أو وسيلة ، غير أن المناخ القومي بعد هزيمة حزيران ، وانشغال قيادة عبد الناصر بإعادة بناء القوات المسلحة وحرب الاستنزاف وإزالة آثار العدوان وتردد بعض الأطراف القومية في المشرق أدى إلى عدم قيام أية خطوة على طريق الوحدة أو الاتحاد ، وبعد قيام الردة الساداتية على نهج عبد الناصر في المتحدة وقيام حركة ١٦/١١/١٩٧٠ بقيادة حافظ الأسد في سورية وبهدف الإعداد لحرب تشرين قام اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا وسورية ، وشكلت وزارة اتحادية ، ومجلس أمة اتحادي ، غير أن الخلاف بين القيادة السورية والسادات في أعقاب حرب تشرين ووقف إطلاق النار على الجبهة المصرية ، شل عمل الاتحاد ومؤسساته إلى أن انتهى فيما بعد ، ويبدو أنه كان مصمماً بالأساس برغبة مصرية وضوء أخضر أمريكي لخوض حرب تشرين ، كحرب تحريك لعملية التسوية بسبب ضغط القوات المسلحة المصرية التي كانت جاهزة لحرب العبور والتحرير في مرحلة عبد الناصر ثم جاء السادات وحاول تأجيلها بحجة الضباب .

وفي مجال تقييم التجربة الليبية في الحكم ، يمكن الإشارة إلى جوانب إيجابية وأخرى سلبية ، فالنشاط الواسع واللقاءات مع المفكرين والقادة السياسيين من الأحزاب والتيارات السياسية ، ودعم الحركات الثورية تعتبر جوانب إيجابية ، غير أن عدم الاستمرار مع الناصرية وفكرها ووثائقها وتجربتها الغنية والاختلاف في الوسائل والصيغ التنظيمية ، إلى كل ذلك أربك التيار الناصري على المستوى القومي.

كما أن المواقف المتناقضة بين الاندفاع القومي العربي الوحدوي ، وبين إعلان اليأس من العمل القومي العربي ، إلى الاهتمام بالشؤون الأفريقية فحسب أضاف حالة جديدة في حين أن القيادة الناصرية أصرت على النضال القومي العربي والعمل العربي المشترك ومن خلال دورها في أمتها مارست دورها الأفريقي والدولي باهتمام وفاعلية .

كما أن الموقف من القضية الفلسطينية اتسم بالاندفاع حيناً ، والتردد والتراجع حيناً آخر ، كما حصل عند إبعاد الفلسطينيين من ليبيا بحجة عودتهم إلى فلسطين ، وهو أمر ليس بيدهم فالقوى الدولية مع عدوهم ، وكما حصل عند إرسال وفد لزيارة بيت المقدس وعند القول بضرورة قيام دولة (أسراطين) .

كما أن تجربة اللجان الثورية ، وتجاهل الصيغ الدستورية والديمقراطية لبناء الدولة وتنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع ، يجعل العمل السياسي نوعاً من الفوضى خاصة إذا لم يكن الشعب الليبي هو مصدر السلطة الفعلية لهذه اللجان .

إنني من منطلق الحرص على القيادة الليبية وأهدافها في العمل القومي أرى أن انفتاحها على الرأي الآخر ، والمعارضة الوطنية داخل ليبيا وخارجها هو الذي يحقق الوحدة الوطنية ، ويعزز الجبهة الداخلية ودور ليبيا في العمل الوطني والقومي والدولي .

- ١٠ -

- تأثير صراعات التيار القومي على القضايا والأهداف الرئيسية على النضال القومي .

يمكن القول بوضوح أن المرحلة التي تحقق فيها التنسيق والتفاعل بين الحركات القومية وقيادة عبد الناصر وتيارها العريض كانت مرحلة الإنجازات الكبرى في مواجهة قوى الاستعمار القديم ، وإنهاء وجودها ودورها وفي مواجهة المحاولة الإمبريالية للحلول محل قوى الاستعمار القديم بحجة ملء الفراغ ، الذي أكد عبد الناصر أن القومية العربية والحركة القومية هي التي تملأ الفراغ ، وكانت وحدة مصر وسورية هي الإنجاز الأكبر في مرحلة حقق فيها التيار القومي إنجازات كبرى غير أن الخلافات العاصفة بين قوى التيار القومي هي التي مهدت للانفصال وهزيمة حزيان ، ولعدم تحقيق الأهداف القومية ، وجاء غياب عبد الناصر وغياب دور مصر بعد غيابه ، لتسود النظم القظرية ، وليتراجع التيار القومي ويفقد زخمه وفعاليته.

- التنظيمات المعبرة عن التيار القومي ، أدوارها ، علاقاتها .

بداية كانت التنظيمات المعبرة عن التيار القومي هي حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب ، والحركة الناصرية التي تطور تنظيمها السياسي في مصر بدءاً من هيئة التحرير ، فالاتحاد القومي ، حتى نهاية عهد الوحدة ، فالاتحاد الاشتراكي العربي ، وعصبه المحرك الحزب الطليعي ، أما على مستوى الأقاليم العربية الأخرى فلم تقم حركات سياسية تعتبر امتداداً للتنظيم السياسي للثورة في مصر ، بل كان هناك تيار شعبي عريض على امتداد الوطن العربي التف حول الثورة وخاض معها معارك التحرر الوطني والاجتماعي والقومي من منطلق وحدوي ، وكان هذا التيار الشعبي العريض يشكل حركة نضالية شعبية تضم قوميين ويساريين وإسلاميين وليبراليين من صفوف البرجوازية الوطنية أما بعد انفصال الإقليم السوري عن الجمهورية العربية المتحدة ، فقد تشكلت حركة الوندويين الاشتراكيين في سورية التي لم تعترف بالانفصال وطالبت بعودة الوحدة ثم ظهرت الجبهة العربية المتحدة على نفس المنوال ثم ظهرت حركة ناشئة باسم الاتحاد الاشتراكي العربي ، ثم في ٨ تموز ١٩٦٤ عقد مؤتمر تأسيسي في بيروت وأعلن اندماج حركة الوندويين الاشتراكيين وحركة القوميين العرب والجبهة العربية المتحدة ، والاتحاد الاشتراكي العربي ، ورموز وطنية وحدوية من المستقلين ، وتم إعلان حل القوى واندماجها في الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية ، وكان أمينه العام الأول المرحوم نهاد القاسم وزير العدل في دولة الوحدة ، ثم جاسم علوان في عام ١٩٦٦ وحدث تطورات في تنظيم الاتحاد بخروج قوى أو طرف منها وانضمام قوى وكان تنظيمه ينتشر أفقياً وعمودياً في كل أنحاء سورية ، ثم حدثت تطورات فكرية وتنظيمية على الاتحاد في المؤتمر الرابع ١٩٦٨ وتحول إلى حزب سياسي بقيادة المفكر المناضل جمال الأتاسي الذي انتخب أميناً عاماً في هذا المؤتمر وتم التجديد له حتى وفاته في ٣١ / ٣ / ٢٠٠٠ وقد شارك الحزب في الجبهة الوطنية التقدمية ومؤسسات الحكم بفعالية بعد الحركة التصحيحية حتى تاريخ انسحابه منها بقرار من مؤتمره العام السادس في ٢٣ / ٤ / ١٩٧٣ وكان انسحابه احتجاجاً على المادة ٨ من الدستور التي تنص على أن حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع بما يخالف تماماً ميثاق الجبهة ونظامها الأساسي الموقع في أوائل عام ١٩٧٢ من جميع الأطراف وفي عام ١٩٧٩ شارك حزب الاتحاد في تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي ، الذي دعا في ميثاقه إلى التغيير الوطني الديمقراطي السلمي والتدريجي ، وإلى نبذ العنف وقامت تنظيمات ناصرية في اليمن (التنظيم الشعبي الناصري) وفي لبنان (حزب الاتحاد والتنظيم الشعبي الناصري وحركة الشعب ، وتحالف قوى الشعب العاملة وغيرها) وفي السودان (الاتحاد الاشتراكي العربي) وفي مصر الحزب الاشتراكي العربي الناصري تحت التأسيس بقيادة المرحوم فريد عبد الكريم ، والحزب العربي الديمقراطي الناصري بقيادة الأستاذ ضياء الدين داود ، وحركة حزب الكرامة بقيادة الأستاذ حمدين صباحي والمؤتمر الناصري بقيادة الدكتور صلاح دسوقي وغيرها ، وثمة صيغ قومية للتنسيق والتفاعل بين هذه القوى والأطراف ، كما طرأ تطورات على حركة البعث ، بحيث تحول إلى حزبين أحدهما بقيادة بعث العراق ، والثاني بقيادة البعث السوري وترتبط القيادات القطرية وأجنحتها بباقي الأطراف العربية تنظيمياً وسياسياً بالبعث العراقي أو البعث السوري مما أثر على وحدة الحزب وفعاليته .

أما حركة القوميين العرب فقد استمرت على وحدتها وتماسكها على المستوى القومي حتى عام ١٩٦٦ ثم انتهت الصيغة القومية للحركة وتركت لقيادات الأقاليم حرية تشكيل الصيغ المناسبة وفي تقديري أن هذا التطور بالإضافة إلى موقف فك الارتباط بالناصرية والتيار الناصري أثر على دور الحركة وعلى التيار القومي وثمة تفاعل وتنسيق بين حزبنا وبين الجبهة الشعبية كفضيل من فصائل الحركة في إحدى الصيغ القومية وهي حركة التحرر العربية الديمقراطية ، وكذلك لجنة التنسيق القومي مع الحزب العربي الديمقراطي الناصري تحت التأسيس ، والتنظيم الشعبي الناصري في كل من اليمن ولبنان وأحزاب أخرى ، كما أن حزبنا يساهم في المؤتمر الناصري .

- ١٢ -

وخلاصة الأمر أن القوى القومية المشار إليها ، وإن اتفقت في منطلقاتها وتوجهاتها وأهدافها العامة ، إلا أن الخلافات الفكرية والسياسية في الأهداف وأولوياتها وفي وسائل وأدوات تحقيقها يغلب عوامل الخلاف على عوامل الاتفاق والائتلاف ويضعف التيار القومي ويفسح المجال لبروز تيارات أخرى بديلة ، تعبر عن آمال الشعوب وطموحاتها في الحرية والتحرر والتقدم والوحدة .

إن على القوى القومية أن تهتم بإدراك الواقع الذي وصل إليه التيار القومي بسبب تلك الخلافات المزمنة - من تفكك وضعف وقصور وانحسار ، وأن تعمل بجد مثابرة عبر الحوار الجاد والمتواصل بين القوى والتنظيمات السياسية القومية لتجاوز الأخطاء والعثرات وأوجه القصور ، والتأسيس لمرحلة جديدة تنطلق من الديمقراطية وسيلة وغاية باتجاه تحقيق وحدة التيار القومي ، لتحقيق هدف الوحدة العربية ، باعتباره الهدف الاستراتيجي الذي يجمع قوى الأمة ويجدد مشروعها القومي الحضاري بالتنسيق والتفاعل مع التيارات الأساسية الأخرى وبذلك تتمكن من مواجهة المشروع الاستعماري - الصهيوني ، مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد ، الذي يعمل على تجزئة الأوطان والأقاليم على أسس عرقية ومذهبية وطائفية ودينية ، وإلغاء وجودها ودورها التاريخي والحضاري ونحن كقوميين وحدويين أمام التحدي الكبير - نكون أو لا نكون .

حسن إسماعيل عبد العظيم

٢٩ / ٨ / ٢٠٠٧

مراجع البحث :

- ١- الوثيقة الفكرية الناصرية .
- ٢- فلسفة الثورة .
- ٣- الميثاق الوطني للقوى الشعبية .
- ٤- بيان ٣٠ آذار /مارس ١٩٦٨ .
- ٥- كتاب عن حركة القوميين العرب – باسل قبيسي .
- ٦- مقال عن الأحزاب السياسية في سورية. أ. نجاتي طيارة .
- ٧- منتخبات مما كتب جمال الأتاسي – بمناسبة ذكرى الأربعين على رحيله – أيار ٢٠٠٠
- ٨- مقال التحولات في الفكر القومي العربي . د. ممدوح خسارة.